

كلام الشهود

ثورات الربيع العربي... تأملات يساري فلسطيني

محمود شقير

I

كانت تلك مفاجأة بكلّ المقاييس . لم أكن أتوقّع أن ينهار نظام الحكم المستبد في تونس بمثل هذه السرعة، وبفعل ثورة شعبية سلمية مهّدت السبيل لثورة سلمية في مصر وفي أقطار عربية أخرى . وخلال أسابيع معدودات، ظهر في قاموسنا السياسي مصطلح «الربيع العربي» الذي راح يبشّرنا بعصر جديد، بعد عقود من القمع والعسف وامتهان كرامة المواطنين، وحرمانهم من أبسط حقوق الإنسان، وإفقارهم بسبب سياسات النهب والسرقة والتبعية والاستغلال .

كانت المفاجأة سارة بطبيعة الحال . وقد أعادت إلى ذهني مفاجأة أخرى لم تكن سارة بالنسبة لي، حينما انهار حكم الحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا، بفعل «ثورة المخمل» التي كانت شعبية سلمية، واعتُبرت امتداداً لربيع براغ الذي وقع في العام ١٩٦٨ ولم يُقيض له الاستمرار، بسبب تدخل القوات السوفيتية باسم حلف وارسو آنذاك .

كنت شاهداً عن قرب، على ثورة المخمل التي كانت واحدة من ثورات سلمية عدّة، شملت بلدان الكتلة الشرقية التي كانت تحكمها الأحزاب الشيوعية. يومها، كنت أعيش منفياً في مدينة براغ، وأرى أن زمناً جديداً ملتبساً قد بدأ في التشكّل على نحو ما. فقد كان لا بدّ للبيروسترويكا (إعادة البناء) التي ابتدأها ميخائيل غورباتشوف زعيم الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي آنذاك، أن تفعل فعلها (رغم ما شاب بنيتها من ضعف وقصور)، وأن تترك أثرها الإيجابي على أنظمة الحكم في بلدان أوروبا الشرقية، وعلى أحزابها الحاكمة، بحيث تُخرج البيروسترويكا هذه الأنظمة وأحزابها من حالات الركود والترهّل وانعدام الفاعلية وتفشي البيروقراطية والعزلة عن الجماهير، إلى حالات أكثر فاعلية وجذباً للجماهير وتعميقاً للإصلاح الذي كان لا بدّ منه، لتطوير مجتمعاتها وإظهار مزايا الاشتراكية التي يُفترض فيها أن تجلب العدالة الاجتماعية والطمأنينة للناس.

غير أن البيروسترويكا بدت غير قادرة على تحقيق ما يصبو إليه مؤيدوها من رؤى وتطلعات، بسبب اصطدامها بمصالح البيروقراطيين القابضين على زمام السلطة. ولم يتمكن هؤلاء المؤيدون من حشد الناس، ولم يستطيعوا في الوقت نفسه ضبط الحراك الذي ولدته البيروسترويكا لتوجيهه الوجهة الصحيحة. ذلك أنه وبحجة الدعاية للبيروسترويكا واستثماراً لمقولة الغلاسنوست (المصارحة) راحت قوى ليبرالية موالية للغرب تنشط في تصيّد أخطاء الأنظمة الحاكمة في بلدان أوروبا الشرقية، لتأليب الجماهير ضدها وإسقاطها هي وأحزابها الشيوعية التي تربّعت على قمة السلطة سنوات طويلة، ولم تُتح لأية قوى سياسية أخرى فرصة للظهور الفعّال، واكتفت بأحزاب الجبهات الوطنية التي كانت مجردّ واجهات سياسية شكلية لا نفوذ لها ولا تأثير (كانت الجبهة الوطنية في سوريا وما زالت نسخة مكرّرة من ذلك النمط من الجبهات).

هنا، بدا واضحاً أن هذه القوى الليبرالية الموالية للغرب كانت تنمو باطراد في أحشاء المجتمعات المعنية، وتنتظر الفرص المواتية للتعبير عن نفسها، وللوصول في نهاية المطاف عبر الثورات السلمية إلى سدّة الحكم. وقد جاءت البيروسترويكا

لتعطي هذه القوى فرصة ذهبية للظهور العلني ولزيادة نشاطها بين الناس. وهكذا التقت عناصر الاستغلال السلبي للبيروسترويكيا مع سياسات الحرب الباردة، التي ظلَّ الغرب يشنها طوال عقود ضد الاتحاد السوفيتي وبلدان الكتلة الشرقية حتى وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه.

كنت شاهداً على ذلك، وكنت أشعر بمرارة جرّاء الهزيمة التي منيت بها الأحزاب الشيوعية، لكنني حينما عرفت مقدار ما كانت تمارسه هذه الأحزاب من بيروقراطية ومن عزلة عن الجماهير، أدركت أنه كان لا بدّ لها من هذا المصير الذي انتهت إليه. ولم تشفع لها ولأنظمتها الحاكمة الإنجازات التي لا ينكرها أحد لصالح الجماهير في ميادين معينة مثل الرعاية الصحية والتعليم المجاني. أما الحريات السياسية فقد كانت مفقودة تماماً، ما شكّل نقصاً كبيراً في مجمل التجربة التي أطلقتها ثورة أكتوبر الاشتراكية التي قادها لينين وحزب البلاشفة في العام ١٩١٧، وحققت نجاحات كثيرة، ثم وقعت في الترهّل والركود حتى وصلت إلى اللحظة التي لم تعد قادرة بعدها على الاستمرار، وكان لا بدّ من سقوطها على نحوٍ مأساويٍ مثير.

II

كنت شاهداً عن قرب على ما وقع في بلدان الكتلة الشرقية، وكنت شاهداً من خلال شاشة التلفاز وغيره من مصادر الأخبار على الثورة التي أطاحت بالديكتاتورية في تونس، ومهدت السبيل لثورات الربيع العربي التي انتصر بعضها وأطاح بالحكام المستبدّين، وراح يمهد السبيل للمضي على طريق التغيير الجذري، مع ما يعترض ذلك من صعوبات وتعقيدات، فيما بقي بعضها الآخر يراوح في مكانه نتيجة استعصاءات، سببها تشبّث الحكام بمواقفهم غير آبهين بالضحايا الأبرياء من المواطنين الذين يواجهون بصدور عارية أجهزة القمع المدججة بكل أنواع السلاح.

ولم يخطر ببالي وأنا أتابع تطوّرات ثورة المخمل في تشيكوسلوفاكيا أن هذا النمط الثوري يمكنه أن يناسب الوضع العربي، مع أنّ انتفاضة شعبية سلمية كانت

قد أسقطت الحكم العسكري في السودان في العام ١٩٦٤، وأن انتفاضة شعبية سلمية كانت قد اندلعت في العام ١٩٨٧ في الأرض الفلسطينية المحتلة. كنت أتابع هذه الانتفاضة من منفى البعيد. وأذكر أنني شاركت في ندوة في براغ للطلبة العرب، أنا والدكتور عمر شاهين ممثل الحزب الشيوعي الأردني آنذاك في مجلة قضايا السلم والاشتراكية، حول هذه الانتفاضة، وتوقعنا أن بإمكانها في حال استمرارها أن تحرّر الأرض الفلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي، وأن تنجز هدف الاستقلال الوطني. وبالطبع استمرّت الانتفاضة سبع سنوات، لكن ضراوة القمع الإسرائيلي لها، وتعامل القيادة الفلسطينية معها بأسلوب بيروقراطي من موقعها في الخارج، وتنافس القوى السياسية والفصائل الفلسطينية على خلق هيئات جماهيرية خاصة بكل حزب وفصيل، مما ساعد على شذمة الحركة الجماهيرية، مع جملة نواقص أخرى وأخطاء، أخذت تقلّل من زخم الانتفاضة بعد سنتها الثانية، وأسهمت في إفراغها من طابعها الشعبي، ومن المبادرات الخلاقة التي كانت تتفتّق عنها قرائح الناس، ما جعلها تقصّر عن بلوغ أهدافها، لكنها تمكّنت من وضع القضية الفلسطينية على جدول أعمال العالم، وأدخلتها إلى وعي أعداد متزايدة من البشر، ورفعت حجم التأييد العالمي للقضية الفلسطينية إلى ذرى جديدة.

اعتقدت آنذاك أن انتفاضة الأرض المحتلة ضدّ الاحتلال، يمكنها أن تنقل تأثيرها الإيجابي إلى الشعوب العربية الرازحة تحت حكم الأنظمة المستبدة، وأنها قد تسهم في تحريك تظاهرات هنا أو هناك، لكنها لن تتحوّل إلى ثورات شاملة تزيح عن قمة السلطة حكماً استطاعوا مع الزمن أن يدجنوا الجيوش، فلم تعد قادرة على تكرار الدور الذي لعبته في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حينما قامت بانقلابات راديكالية أطاحت بالأنظمة السائدة، ورفعت إلى قمة السلطة ضباطاً ذوي تطلعات وطنية، ما لبثوا أن شرعوا في بناء أنظمة مستبدة معادية للحريات العامة وللديمقراطية والتعددية (كان نظام عبد الناصر على هذه الشاكلة مع الأسف، رغم وطنيته ومعاداته للاستعمار). علاوة على تأسيس أجهزة أمنية وتشكيلات مسلّحة قادرة على لجم إرادة الجماهير، وحماية الأنظمة من أية تحركات شعبية معارضة.

كان القمع والاستبداد والاعتقال والتعذيب يمارس ضد المناضلين السياسيين من دون هوادة، ولم تسهم تحركات الجماهير والنضالات المتواصلة التي قامت بها الأحزاب اليسارية والقومية في إحداث التغيير المطلوب .

غير أن ممارسات القمع السافرة هذه لم تستمر على المنوال نفسه، ربما بسبب تطورات محلية وإقليمية فرضت ذلك واستوجبتة . فقد ظهرت منذ أواخر سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي انفراجات جزئية في سياسات هذا النظام الحاكم أو ذاك، وعبرت عن نفسها بالسماح بالظهور العلني للأحزاب التي كانت تعمل في السر، وسمحت جزاء ذلك بديمقراطية شكلية خففت من حدة القمع وتكميم الأفواه، وأفسحت في المجال لانتخابات برلمانية وفقاً لقوانين انتخابية متحيزة، بحيث لا تمنح القوى المعارضة سوى هوامش محدودة في البرلمانات . يومها، اعتقدت أن هذه الانفراجات الجزئية يمكنها أن تشكل بداية مقبولة لمسار طويل من الكفاح السلمي العلني عبر البرلمان، لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجماهير، وللوصول إلى صيغ أرقى من المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، وبما يساعد على نشر مزيد من الوعي في أوساط الجماهير، وتعبئتها وتنظيمها وتوسيع مشاركتها في الحياة السياسية، بعد أن تراجعت هذه المشاركة في أوقات سابقة بسبب سياسات القمع والاضطهاد .

III

وما شجّعني على تأييد هذا المسار والركون إليه، ليس جبروت الأجهزة الأمنية التي أوجدتها الأنظمة الحاكمة في بلداننا العربية وحسب، بل تجارب قوى اليسار في أمريكا اللاتينية التي مارس عددٌ غير قليل من أحزابها ومنظماتها الكفاح المسلح، احتذاءً بالتجربة الكوبية وبانحياز أرنستو جيفارا إلى خيار حرب العصابات، ثم انتهت كلها تقريباً إلى العزلة والإخفاق . وظلت الأنظمة الديكتاتورية قابضة على السلطة، تدعمها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ومخابراتها المركزية، التي تأمرت على حكم سلفادور أليندي الديمقراطي في التشيلي، وأسقطته أوائل

سبعينيات القرن الماضي . وتآمرت على حكم الحركة الساندينية في نيكاراغوا بقيادة دانيال أورتيغا وأسقطته عبر صناديق الاقتراع، بعد تقديم رشوات مالية ضخمة، إضافة إلى عناصر دعم وإسناد أخرى للقوى اليمينية هناك .

غير أن هذه الأنظمة القمعية الاستبدادية في أمريكا اللاتينية لم تستطع حلّ المشكلات الملحة للجماهير في بلدانها، وزادتها وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي انفضاحاً وعجزاً فوق عجز، ما أدّى إلى تصاعد نفوذ أحزاب اليسار والحركات الاجتماعية والدينية المستنيرة (لاهوت التحرير مثلاً) التي تدافع عن المصالح الحيوية لقطاعات واسعة من الجماهير، مقرونة بالدعوة إلى رفض الحكم الشمولي الاستبدادي، وإلى تحييد الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، مع تقدير عقلائي لموازن القوى ولمنطق العصر الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية .

لقد أسفرت هذه السياسات الجديدة لقوى اليسار والمتحالفين معه من حركات اجتماعية وقوى سياسية وسطية معتدلة، عن إزاحة الأنظمة الديكتاتورية في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية عبر صناديق الاقتراع، وتقدّم اليسار وحلفاؤه لتسلم السلطة في هذه البلدان بشكل ديمقراطي سلمي . بل إن الساندينين الذين خسروا الحكم في نيكاراغوا قبل سنوات، عادوا إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع بقيادة دانيال أورتيغا نفسه، بعد سنوات من تعبئة الجماهير وتوعيتها واجتذابها إلى حركة الساندينين التقدمية .

اعتقدت لبعض الوقت أن بإمكان الجماهير العربية أن تحذو حذو شعوب أمريكا اللاتينية التي عاشت ربيعها الخاص منذ مطلع الألفية الثالثة، وما زالت تواصل هذا الربيع في بلدان جديدة في تلك القارة لم تصلها نسائمه حتى الآن . وما جعلني مؤيداً لهذا الشكل من أشكال الوصول إلى السلطة، إحساسي بأن ما جرى في أوروبا الشرقية من تحركات جماهيرية عارمة لم يكن ممكناً في البلدان العربية لأسباب سأتى على ذكرها فيما بعد . ولأعد الآن إلى بعض ما كانت عليه الحال في براغ، أو آخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين .

IV

كنت ذات يوم من أيام شهر تشرين الأول من العام ١٩٨٩ في مكتبي الواقع في بناية كبيرة تشغلها مجلة «قضايا السلم والاشتراكية» التي كانت تصدر شهرياً بأربعين لغة في العالم، ويداوم في مكاتبها ممثلون لحوالي سبعين حزباً شيوعياً، من بينها الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي كنت أمثله. وكان رئيس تحرير المجلة في العادة من الأعضاء القياديين في الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، علاوة على طاقم كبير من المحررين القادمين من الاتحاد السوفياتي كذلك (حينما وصلت البيروسترويكاً إلى المجلة كان لا بد من تقليص عدد المحررين السوفيات، وكان كل واحد منهم يتقاضى راتبين في الشهر، بحجة كاذبة حول كثرة العمل الذي لا يمكن إنجازه في وقت الدوام الرسمي، ولا بد في هذه الحالة من دوام إضافي يستوجب راتباً إضافياً. احتجّ المحررون على فكرة التقليص واعتبروا ذلك إضعافاً للمجلة، ولم يكن ذلك صحيحاً بالمرّة). آنذاك، جاءني من يقول لي إن ثمة حشداً من المواطنين والمواطنين التشيك يتجمعون في الساحة الرئيسة المسماة فاتسلافسكي ناميستي الواقعة في مركز مدينة براغ. وهو حشد سلمي يطالب بالديمقراطية، وبوضع حد للفساد وللبيروقراطية وللعسف وتكميم الأفواه.

كانت تلك مفاجأة بالنسبة لي. كنت أعتقد أن حكم الحزب الشيوعي لا يمكن إلا أن يكون في مصلحة الجماهير. كنت بطبيعة الحال أعرف بعض تجاوزات يقترفها أعضاء في الحزب، وكنت أعتبر ذلك من جملة الأخطاء الفردية التي ترتكبها قلة من الحزبيين الذي يسيعون استخدام المسؤولية المناطة بهم. وكنت أعرف أن هنالك قوى ليبرالية موالية للغرب تعبّر عن نفسها على هذا النحو أو ذاك، معلنة رفضها لحكم الحزب الشيوعي وللاشتراكية، وتمنّي نفسها بإعادة تشيكوسلوفاكيا إلى حظيرة الليبرالية والحكم الرأسمالي.

وكنت أعتقد أن هذه القوى ليست على قدر من القوة والنفوذ. وكان من أبرز رموزها الكاتب المسرحي فاتسلاف هافيل. والصحيح أنني لم أكن أشعر بأي عداوة تجاه تحرك هافيل وأنصاره. غير أنني لم أكن أتوقع أن لديهم القدرة على إطاحة النظام

«الاشتراكي» بتظاهرات سلمية بدأت محدودة العدد، ثم تضخمت حتى أصبحت تضمّ في صفوفها مئات الآلاف من المواطنين التشيك.

في تلك الأثناء، كنت ملتحقاً أنا وابنتي أمينة، التلميذة في الصف الثالث الإعدادي، بمعهد في مركز المدينة لتعلم اللغة التشيكية. كانت معلمتنا تكرر بعضاً من وقت الحصة الدراسية للتحدث عن النظام الحاكم في بلادها. تتحدث بجرأة عن القمع والاضطهاد وعن البيروقراطية ونقمة الناس على الشيوعيين. أستمع إليها ولا أناقشها في الأمر، لأن من حقها في اعتقادي أن تعبر عن نفسها، وأن تتحدّث عما تعتقد أنها أخطأ يرتكبها حكام بلادها. وكانت تلجأ إلى السخرية في بعض الأحيان، تسخر من الدعاية الرسمية للنظام عن الإنجازات ودرجة الرقي التي وصلتها تشيكوسلوفاكيا (بعد انتصار ثورة المخمل، درج أنصار الثورة على إعادة بث خطابات ميلوش ياكيش زعيم الحزب الشيوعي في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩ عبر شاشات في الساحة الرئيسة في براغ، للضحك على خطابات هذا الزعيم الذي كان يروج بسذاجة وغباء في الاجتماعات الحزبية للنسخة التشيكية من البيروسترويكا. وهذا يشبه من بعض الوجوه الخطابات المضحكة التي أتحننا بها بعض الحكام العرب المستبدّين في الأشهر القليلة الماضية). وكنت أرى في كلام معلمتي شيئاً من الصحة اعتماداً على ما صرت أعرفه من تجاوزات هنا وهناك. وكنت في الوقت نفسه لا أقتنع بصحة كل ما تقوله، ذلك أن تشيكوسلوفاكيا كانت أفضل، من حيث التطور الاجتماعي والاقتصادي، من بلدان أخرى في الكتلة الشرقية (بولندا ورومانيا مثلاً).

كنت أغانر المعهد أنا وابنتي في المساء، ومعنا مجموعة من الطالبات والطلاب الأجانب من أقطار شتى. ندخل الساحة الرئيسة في مركز المدينة، ونرى حلقات الحوار التي تنعقد في الساحة، حيث يقوم أعضاء من الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بإدارة حوارات مع شباب من الجيل الجديد الذي لم يعد مقتنعاً باستمرار هذه التجربة التي يقودها الحزب منذ سنوات. وبالطبع، كانت هذه التجمعات وما ينتج عنها من حوارات واحتجاجات، تحتمي بالغلاسنوست (المصارحة) وهي من أهم مقومات

البيروسترويكا التي أطلقها غورباتشوف، باعتبارها مظهرًا من مظاهر التجديد وإعادة الحياة إلى الاشتراكية التي ترهّلت مع الأيام.

ولهذا السبب، كانت أجهزة النظام مشلولة الأيدي إلى حدّ ما عن ممارسة دورها القمعي ضدّ تجمّعات المواطنين الذين راحوا يتزايدون يوماً بعد يوم. وبدا واضحاً أن حضور الحزب الشيوعي لم يعد ملموساً على نحو فعّال في أوساط الجماهير. كان دوره يتضاءل لصالح الأجهزة الأمنية المكلفة بمراقبة أي نشاط معارض لسياسات الحزب، ولنهجه في حكم البلاد.

ذات مساء، كنت أمشي في الساحة الرئيسة وهي غاصّة بأعداد غفيرة من الناس. وكانت الصورة تتضح يوماً بعد آخر: تتراخى قبضة الحزب الحاكم عن الإمساك بزمام الأمور، وتزيده التعليمات القادمة من موسكو ضعفاً على ضعف. فالتعليمات تطالب بتطبيق البيروسترويكا في البلاد، ومن ضمن التعليمات مثلاً تقليص الجهاز الإداري البيروقراطي المتضخم. يبدأ الحزب إجراءات التقليص، فلا يجد التأييد الكافي حتى من أعضاء الحزب أنفسهم، ويزداد تحبّطه وتزداد عزلته. وفي محاولة للجزم تحركات الناس ضد النظام يواصل جهاز المخابرات ممارسة دوره على نحو ما، وعلى نحو غيبي في بعض الأحيان.

ذات مساء، كنت أمشي هناك وإذا بفتاة تشيكية في مقتبل العمر، تسألني بلغة عربية فصيحة رأيتني في حشود المواطنين هذه. اعتقدت منذ الوهلة الأولى أنها لم تلتق بي صدفة، ويبدو أن المسؤولين عنها اشتبهوا في أمر وجودي في تلك الساعة في المكان الذي يحتشد فيه أعداء النظام. اكتشفت من أسئلتها أنها تعرف انتمائي السياسي. سألتني عن مجلة قضايا السلم والاشتراكية، وعن الحزب الشيوعي الفلسطيني وعن الحزب الشيوعي الإسرائيلي. أعادتني أسئلتها إلى أيام ربيع براغ الذي اندلع في العام ١٩٦٨ بمبادرة من قائد الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي آنذاك: ألكسندر دوبتشيك الذي دعا إلى اشتراكية ذات وجه إنساني، وإلى ضرورة تمتّع الشعب في تشيكوسلوفاكيا بالديمقراطية. تذكّرت ذلك، وأدركت بؤس المسعى الذي تسعى إليه هذه الفتاة.

V

في تلك الأيام، كنت أعيش في القدس التي تزرع تحت نير الاحتلال الذي وقع في العام ١٩٦٧، وكنت على قناعة يملئها علي انتمائي السياسي، بأن انحرافاً قد وقع في سياسة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، وبأن عناصر موالية للغرب وأخرى موالية للصهيونية داخل الحزب تحاول حرف الحزب والدولة عن المسار الصحيح. كانت تشيكوسلوفاكيا آنذاك من دول الكتلة الشرقية التي تتعاطف مع النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بالانسجام مع موقف الاتحاد السوفيتي.

اعتقدت يوماً أن دويتشيك محرّف مثل غيره من المحرّفين الذين ظهروا في تاريخ الحركة الشيوعية العالمية. ولم يخطر ببالي أن أفكر في الشعب التشيكوسلوفاكي ومدى تقبله للحكم السائد في بلاده. كان الحزب هناك هو ما يعينني باعتباره قائداً للبلاد ومعبراً عن مصالح الشعب. ومن يعارض ذلك من أبناء الشعب فهو منحرف عن المبادئ الصحيحة، بتأثير الدعاية الإعلامية الغربية المنطلقة من ألمانيا الغربية وغيرها من البلدان الأوروبية، التي كانت تكرّس جهوداً كبيرة للتأثير على وعي الناس هناك.

بعد انطلاقة ربيع براغ بفترة قصيرة، تحرّكت الدبابات السوفياتية باسم حلف وارسو إلى براغ، واحتلت العاصمة التشيكية واقتلعت أو ربما توهمت أنها اقتلعت ربيع براغ من جذوره، وأقصي دويتشيك من قيادة الحزب (في تلك الفترة أحرق طالب جامعي تشيكي نفسه في الساحة الرئيسة في براغ احتجاجاً على الغزو الذي قامت به القوات السوفيتية، تماماً مثلما فعل محمد البوعزيزي ولكن لسبب مختلف).

وعادت تشيكوسلوفاكيا إلى التماهي مع الخط الرسمي للسياسة السوفيتية. كنت آنذاك أتابع ما يجري في براغ من مكان إقامتي في القدس الشرقية المحتلة. وكنت مبتهجاً لأن الدبابات السوفيتية وضعت حداً للانحراف الذي مثله ربيع براغ. وقد سبق ذلك، انزعاجي من ترويج أجهزة الإعلام الصهيونية لربيع براغ وهو في قمة ازدهاره، ثم قيامها بحملة ضارية ضد تدخل القوات السوفيتية في شؤون

تشيكوسلوفاكيا الداخلية، ما أضفى على ذلك الربيع شبهة جعلتني مبتهجا لهزيمته. وكانت ممانعة النظام التشيكوسلوفاكي ورفضه التعاطي مع المحتلين الإسرائيليين قبل ربيع براغ، من ضمن الأسباب التي جعلتني معنياً بما يجري هناك (يتكرّر هذه الأيام وصف النظام السوري بالممانعة لأنه لم يبرم صلحاً مع الدولة الصهيونية، ولأنه يدعم المقاومة. ولذلك، اعتبرت الممانعة ورقة رابحة في يد النظام تبرّر له كل شيء، وتجعل إذلال الشعب السوري وقتل أبنائه على أيدي أجهزة القمع شيئاً لا يذكر أمام المهمة الوطنية التي يضطلع بها النظام. ويبدو الأمر في الحالة السورية، كما لو أنه لا يمكن الجمع أبداً بين الممانعة واحترام كرامة الشعب، وتمكينه من حقه في الحرية والديمقراطية والمساواة!).

VI

واصلت الفتاة التشيكية طرح الأسئلة علي، وكنا قد قطعنا مسافة غير قصيرة ونحن نتمشى في شوارع براغ بعيداً من ساحة فاتسلاف التي يحتشد فيها المواطنون. وأدركت أن المسعى الذي تقوم به فتاة المخابرات هو مسعى خائب، لأنها كانت كما يبدو تبحث عبثاً عن دليل ما على أن عناصر مدسوسة من بعض أجهزة الحركة الصهيونية أو من دوائر الحكم الإسرائيلي، تتدخل في الشأن الداخلي في تشيكوسلوفاكيا، كما كان الحال قبل عشرين عاماً. ولعل حقيقة كوني قادماً إلى براغ مبعداً من الأرض المحتلة هي التي دفعتها إلى هذا البحث العابث، إذ ربما كان الإبعاد في ظلّها مجرد تغطية على مهمة يخطط للقيام بها أحد المندسين. وقد صرت مقتنعة في ما بعد، بأن تسلل بعض العناصر الصهيونية أو الموالية لها، إلى ربيع براغ في العام ١٩٦٨، لا يدين حركة دوبتشيك (وإن كان قد أثار من حولها بعض البلبلة)، لأنها لم تكن تعبيراً عن هذه العناصر ومخططاتها المشبوهة، بل كانت محاولة مخلصنة لتعديل مسار الحزب الشيوعي نحو أفق أكثر انسجاماً مع مصالح الجماهير.

تناسيت أمر تلك الفتاة، وبقيت أتردد على مكتبي في فترة ملتبسة، وبدا متوقفاً

أن المجلة لن تستمر في الصدور كالمعتاد، وهذا ما حدث بالفعل. ووقعت بعض إشارات دالة على ذلك: في البدء، جاء عدد يقدر بالمئات من المتظاهرين من طلاب كلية الهندسة في براغ، تجمهروا أمام مدخل المجلة وهتفوا: اكتبوا الحقيقة. ثم غابوا. في الأيام التالية، لاحظت أن الشعاع العريق «يا عمال العالم اتحدوا» المثبت بحروف بارزة على واجهة مبنى المجلة قد انتزع من مكانه. فيما بعد رأيت تمثال لينين في الساحة المجاورة يتحرك من مكانه على إيقاعات رافعة حديدية ضخمة لها أنياب.

في تلك الفترة، كانت «ثورة المخمل» السلمية بقيادتها الليبرالية، قد أجبرت الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي على إشراكها معه في حكم البلاد، ثم ما لبثت أن أزاحت من سدة الحكم، منهية بذلك حقبة من تاريخ تشيكوسلوفاكيا المعاصر، شهدت إنجازات لا يمكن إنكارها مثلما شهدت كثيرًا من الخطايا والأخطاء. وفيما بعد أيضاً، أخذت تتغير أسماء الشوارع ومحطات المترو وكل ما له علاقة بالعهد القديم. وعلى رصيف شارع بلزن في براغ، كان ثمة تمثال لجنديين سوفيتيين ممن أسهموا في تحرير تشيكوسلوفاكيا من جيوش النازية إبّان الحرب العالمية الثانية. وقد قام أنصار الثورة الجديدة بتلطixه بالدماء التي ملأت وجهي الجنديين وأيديهما، فكأن دخول القوات السوفياتية غير المنطقي إلى براغ في العام ١٩٦٨ قد امتد ليمحو مآثره هذه القوات التي اجترحتها في العام ١٩٤٥.

ورغم تلك الممارسات، فقد صرت في ما بعد على قناعة بأن من حق شعوب أوروبا الشرقية أن تثور على العسف والقمع والاضطهاد ما دام الإصلاح من داخل الأنظمة الحاكمة التي كانت تسمي نفسها "اشتراكية" قد أصبح متعذراً، ومن حق هذه الشعوب أن تحصل على الديمقراطية التي حرمت منها تحت مختلف الحجج والادعاءات. وفي الوقت نفسه، تعززت قناعتني بعد متابعات متصلة لأحوال تلك الشعوب، إثر تخلصها من تلك الأنظمة الحاكمة، بأن العودة إلى أحضان الرأسمالية، وهيمنة رؤوس الأموال الأوروبية والأمريكية ليست هي المخرج الصحيح لهذه الشعوب التي تعاني الآن من شرور الرأسمالية، وسياساتها التي تزيد الجماهير

الكادحة فقراً ومعاناة، وتزيد في الوقت نفسه قلة من الشرائح الاجتماعية المتنفذة والتابعة غنى ورفاهية ورخاء.

VII

وما دامت الثورات لا تصل كلها إلى الغاية المرجوة التي تخدم مصالح الشعب، لهذا السبب أو ذلك. وما دامت عرضة للسرقة وللاختطاف، يصبح من الواجب تفحص كل ما يحيط بالثورات العربية الراهنة من محاذير وأخطار. ولا بدّ في هذه الحالة من الانتباه إلى المناورات التي قد تقوم بها قوى النظام القديم التي لا تتخلى عن امتيازاتها ببساطة. ولا بدّ من التدقيق في احتمال هيمنة قوى غير مؤهلة لأن تعبر عن مصالح الجماهير، فتتحرف بالثورة وتزيحها عن مسارها الصحيح.

لذلك، يصبح من المنطقي طرح السؤال: إلى أين يأخذنا الربيع العربي؟ ولماذا لم يتكرّر في الوطن العربي نموذج أمريكا اللاتينية عبر صناديق الاقتراع؟ في حين أمكن تكرار النموذج الأوروبي الشرقي أو ما يشبهه إلى حدّ ما! كانت هنالك بعض استثناءات بطبيعة الحال. فقد تکرّر هذا النموذج في كلّ من تونس ومصر مع فارق وحيد: في أوروبا الشرقية رفعت الثورات مثلها إلى قمة السلطة منذ اللحظة الأولى لانتصارها، وأما في مصر وتونس فقد أنجزت الجماهير الثورة وتولّت القيادة في المرحلة الانتقالية الممتدة حتى الآن قوى لم تكن هي التي قادت الثورة. وفي ليبيا جرّ نظام القذافي الاستبدادي الثورة السلمية إلى أتون حرب ضارية. وما زال النظامان الحاكمان في اليمن وسوريا يحتكمان إلى السلاح بدرجات متفاوتة بين كلّ منهما، لقمع الثورتين السلميتين هناك. وتم سحق الثورة الشعبية السلمية في البحرين بقوات درع الجزيرة القادمة من خارج البلاد.

VIII

ولعله من المناسب في هذا المقام أن أشير إلى بعض ما دوّنته في أوراقني، من باب الرغبة في قراءة أفكارني مجدّداً ومحاکمتها في ضوء ما أثبتته التجارب وخبرات الثورات.

فقد دَوّنت في العام ٢٠٠٧ توقّعاتي للحالة التي سوف يكون عليها الوطن العربي بعد خمس سنوات، أي في العام ٢٠١٢ على النحو التالي:

”ليس من السهل التنبؤ بما سيكون عليه الوطن العربي بعد خمس سنوات، بالنظر إلى المفاجآت غير المحسوبة التي يمكن أن تقع هنا وهناك، وبالنظر إلى التبدلات المفاجئة التي قد تفرض نفسها على هذا القطر العربي أو ذاك، أو على مجموعة أقطار بعينها، بسبب تطورات محلية أو بسبب تغيرات في السياسة العالمية التي يتأثر بها العالم العربي.

أتوقّع أن تستمر حالات عدم الاستقرار في عدد من البلدان العربية. وسوف تواصل الحركات الإسلامية صعودها (مع احتمال تراجع بعضها هنا وهناك)، مستفيدة من استمرار حالة الضعف والترهل في النظام العربي الرسمي، ومن عدم التمكين للمواطنة الصحيحة في الدولة القطرية، بسبب إصرار هذه الدولة عبر أجهزتها القمعية والبيروقراطية، على إضعاف بنية الدولة المدنية فيها لصالح بنية السلطة القمعية، وما يترتب على ذلك من تهيئة المناخات غير السوية التي تتعاظم فيها النزعات الطائفية والإثنية، وغيرها من الانتماءات القبلية والعشائرية المتخلفة. غير أن هذا لن يمنع قيام الدولة القطرية بإجراء بعض التحسينات على صورتها، وعلى أسلوب تعاملها مع المعارضة السياسية ومع المواطنين، لضمان مواجهة ناجحة إلى حد ما، بالوسائل الديمقراطية حيناً وبوسائل القمع البوليسي حيناً آخر، ضد الحركات الإسلامية.

وسوف توقعنا الحركات الإسلامية في مزيد من المعاناة، دون أن تتمكن من حل أي من مشكلاتنا الوطنية أو الاجتماعية أو الاقتصادية حلاً معقولاً، بسبب ضبابية برامجها ونزعتها غير الواقعية وعدم إيمانها الفعلي بالديمقراطية لأنها منتج غربي، وبسبب الأيديولوجيا الشمولية التي تتبناها هذه الحركات، ورغبتها في تعميم رؤيتها العقائدية على سائر الناس في مجتمعاتها، وبسبب الصراعات التي سوف تقع بينها وبين القوى المتسيدة على الدولة القطرية.

وأتوقّع أن تعود القوى الديمقراطية العربية التي تضم في صفوفها: اليساريين

والوطنيين التقدميين وكل الداعين إلى الديمقراطية وتعزيز المجتمع المدني، إلى إحراز حالة من الانتعاش، وإلى تعزيز صفوفها، خصوصاً مع التزايد المتوقع لأزمة الأنظمة الحاكمة على مختلف الأصعدة، وبلاستفادة من حالة الصراع التي لن تهدأ بين القطبين المتصارعين: الأنظمة الحاكمة من جهة والحركات الإسلامية من جهة أخرى. غير أن هذه القوى، لن تكون مؤهلة في السنوات الخمس القادمة لكي تكون البديل الذي سوف يخرج الجماهير العربية من معاناتها، لأنها لن تكون قد تخلصت بعد من تخلفها الفكري والنظري، ومن ضعفها وقصورها وعزلتها عن الجماهير. ولأن هذه الجماهير - وهذه مسألة في غاية الأهمية - سوف تظل مستلبة إلى فترة أطول، بفعل استمرار تأثيرها بالحركات الإسلامية التي تستثمر لمصلحتها هالة القداسة التي للدين الإسلامي في نفوس الناس، وبفعل سياسات التضليل والترويج للنزعة اللاعقلانية وغيرها من النزعات غير السوية، التي تتولى نشرها أجهزة إعلام متطورة، تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى ذات المصلحة في إبعاد الجماهير، عن ساحة الوعي الصحيح.

وفيما يتعلق بمسؤولية المثقفين، وحول المخرج المتوقع من أزمة الواقع العربي، فلا بدّ من نزع صفة التوحش عن الدولة القمعية، أو على الأقل التخفيف ما أمكن من صفة التوحش هذه. فمع التطورات الجديدة الواقعة في ميادين الإعلام والاتصالات، تمكنت الدولة القمعية من تعزيز مصادر قوتها، لجهة مواصلة إحكام سيطرتها على الجماهير بوسائل الدعاية التي تحجب الحقيقة عن الأذهان، وتنشر الأوهام الإيديولوجية عن حكمة وريانة وأمانة الدولة تجاه مواطنيها، (مع أن نسبة كبيرة من هؤلاء المواطنين لم تعد تنخدع بإعلام الدولة المزيف) يساعدها في ذلك الإعلام الخارجي الذي لم تعد الدولة قادرة على منعه من اختراق حدود سيادتها الوطنية، لكنها لا تعبأ بهذا الاختراق، لأنه بمجمله، ومع استثناءات قليلة، إعلام موجه لغايات حجب الحقيقة وإشاعة البلبلة، ولخدمة العولمة الأمريكية وأهدافها التي لا تشكل أية غضاضة بالنسبة للدولة القمعية.

لذلك، وأمام سطوة أجهزة الإعلام الموجه والتابع، لم تعد الدولة القمعية تخشى

المثقفين مثلما كان الحال في زمن سابق، حيث كان للكلمة الحرّة وقعها وتأثيرها. اليوم، بعد سقوط المشاريع النهضوية والبرامج والأفكار الكبرى، أو عدم تحققها بعد سنوات طويلة من النضال، تفسح الدولة وأجهزة الإعلام التابعة لها مباشرة أو على نحو غير مباشر، في المجال لأعداد من المثقفين لقول نصف الحقيقة أو ما هو أكثر من ذلك، (شريطة ألا يجري المساس بما هو جوهري وحساس بالنسبة للدولة) لكن المهم من يسمع ومن يتأثر؟ لقد أصبح المواطن نهياً لتأثيرات سلبية شتى، بحيث يظل الكلام مجرد كلام. أكثر من ذلك، فقد أصبح بمقدور المثقف أن يؤلف كتاباً يضمونها وجهات نظر صائبة حول التغيير وضروراته، وبممكنك أن تجد هذه الكتب متوافرة في المكتبات المنتشرة في قلب هذه العاصمة العربية أو تلك دون رقابة أو حجر عليها، ولكن السؤال: من يقرأ هذه الكتب؟ لا أحد تقريباً سوى نخبة من المثقفين المهتمشين المعزولين عن مواقع الفعل والفاعلية والتأثير، ومعهم عدد محدود جداً من القراء المعنيين بالمعرفة.

الطريق إلى المستقبل في حالتنا العربية والفلسطينية صعب ومحفوف بالمخاطر، وسوف تزداد الضغوط الأمريكية والإسرائيلية علينا بسبب ما نحن فيه من ضعف وتفكك، وسيظل المثقفون العرب عرضة للتهميش وانعدام الفاعلية إلى أمد قد يطول. غير أن ما يجري في العالم من تظاهرات منتظمة ضد العولمة الأمريكية، ضد الحرب والهيمنة، ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية، ومن أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتقدم، وما يجري في العواصم العربية بين الحين والآخر من تظاهرات واحتجاجات تتناغم مع حركات الاحتجاج في العالم، مضافاً إلى ذلك كله، انحياز أعداد كبيرة من المثقفين العرب إلى أفكار التقدم والتنوير والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، ومثابرتهم على التمسك بمواقفهم الشريفة، يفتح الباب لشيء من الأمل، بالرغم من كل عناصر القهر والظلام المحيطة بالمشهد العربي الراهن».

IX

لن أعلق على ما كتبتة في أوراقى قبل أعوام، ففيه شيء من الصحة كما أعتقد وفيه شيء من الخطأ. لكن، يجدر التذكير بأنّ الشروط التي فرضتها الأنظمة العربية المستبدّة، عبر صيغ الديمقراطية الشكلية، على قوى المعارضة السياسية، همّشت هذه القوى وحرمتها من فرص الاستفادة من هذه الديمقراطية إلا على نحو محدود، ولم تتمكنها من ممارسة أي تأثير ملموس على الجماهير (تستثنى من ذلك جماعة الإخوان المسلمين في بعض البلدان العربية، ولذلك أسباب شتى لا مجال للخوض فيها الآن).

من هنا، وبالعودة إلى نموذج أمريكا اللاتينية، يمكن الاستنتاج أنه لم يكن ممكناً لهذا النموذج أن ينجح في الحالة العربية، لسببين، الأوّل: ضعف نفوذ القوى الديمقراطية في صفوف الجماهير، وإبعاد هذه الجماهير في الوقت نفسه عن السياسة بمختلف أساليب الضغط المباشرة وغير المباشرة، والثاني: تحكّم الأنظمة بنتائج الانتخابات عبر التزوير والبلطجة والقوانين المتحيّزة وغير ذلك من إجراءات. لذلك، وقعت الثورات العربية الراهنة، لتعيد تذكيرنا بالنموذج الأوروبي الشرقي على نحو من الأنحاء.

X

وقد يكون من المناسب إلقاء نظرة على ما جرى ويجري في منطقتنا منذ أحرق التونسي محمد البوعزيزي نفسه وحتى الآن، حيث يعيش الوطن العربي من الماء إلى الماء وضعاً نوعياً غير مسبوق بعد اندلاع الثورتين الشعبيتين التونسية والمصرية وما تلاهما من ثورات مرشحة لأن تضع شعوبنا العربية، ومن ضمنها الشعب الفلسطيني، على طريق الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وذلك بإنجاز بناء الدولة المدنية التي تترسّخ فيها المواطنة، من دون تمييز أو امتهان لكرامة الإنسان، أو إثارة للنعرات الطائفية أو الإقليمية.

وكما يبدو من سياق ما يجري من ثورات شعبية ومن تظاهرات احتجاجية في

عدد من الأقطار العربية، فإنّ زمن توحّش السلطة السياسية الحاكمة في الدولة العربية القطرية ذاهب إلى نهايته المتوخّاة، وإنّ زمن إبعاد الجماهير عن السياسة وعن الثقافة الجادة والفرن الراقى، وإغراقها في الوقت نفسه في فيض من منتجات الثقافة الاستهلاكية المسطّحة التي تخاطب الغرائز وتحتقر العقول، إنما هو في طريقه إلى الاندحار ليحلّ محلّه زمن جديد قد لا يكون سهلاً لكنه غير بعيد، من سماته المتوقّعة عودة الجماهير بفاعلية واقتدار إلى ميادين السياسة وإلى مسرح التاريخ، ليكون لها رأيها في كل شأن من شؤونها وشؤون الوطن سواء بسواء. ومن سماته المتوقّعة كذلك، الاهتمام الجاد بالثقافة الوطنية ذات الأبعاد التقدمية الديمقراطية والإنسانية، باعتبارها التعبير الصحيح عن إنسانية الإنسان، وعن تحصين وعيه ضدّ الخرافة والوهم وغسل الأدمغة، وصرف الشباب عما تعيشه مجتمعاتهم من قضايا لا يجوز الانصراف عنها إلى غيرها مما لا ينفع المجتمع ولا تستقيم معه الحياة.

لقد شاهدنا في السنوات العشرين الماضية مئات الفضائيات التلفزيونية التي تكاثرت في محيطنا العربي، وكانت الغالبية العظمى منها مكرسة لإلهاء الناس عمّا يجري من حولهم، وعمّا يُرتكب بحقّهم وبحقّ أوطانهم من جرائم وعسف وتطاولات، ومن فساد وسرقة وتخريب للاقتصاد الوطني لمصلحة نخب طفيلية أثرت وملأت جيوبها وحساباتها السرية في مصارف العالم، بأموال مسروقة من عرق الشعوب العربية وكدها وكدها.

وكان من نتيجة ذلك، ليس فقط ظهور التشوّهات في البنى الاقتصادية للمجتمعات العربية، بل إن التشوّه طال البنى الاجتماعية والثقافية والأخلاقية وأدى إلى قلب المعايير. وكنا نحن الفلسطينيين، ونحن نعاني من فداحة الاحتلال، قد تأثرنا بذلك إلى حدّ غير قليل، فانهارت القيم النبيلة، قيم الصدق والنضال والتضحية والوفاء، وحلّت محلّها قيم الأنانية والغشّ والخداع والتعصّب والنفاق. وانهار مستوى التحصيل العلمي في المدارس والجامعات، وضعفت مكانة الثقافة الجادة ولم يعد لها دور ملموس في حياة الناس، واستفحلت نزعات المحافظة والترويح للخرافة والترّهات التي لا يربطها رابط مع التفكير العلمي، وتعمّق التمييز ضدّ

النساء، وخفتت الأصوات المنادية بالمساواة بين المرأة والرجل، وانتعشت الثقافات المحلية التي تعلي من شأن العائلة والعشيرة على حساب الانتماء للوطن، والتي تجد ضالتها المنشودة في تغذية النزعات الجهوية في أوساط الناس.

غير أن المفاجأة التي أبرزتها الثورتان التونسية والمصرية ومن بعدهما الثورة الليبية وكذلك الثورات التي لم تصل بعد إلى بر الأمان، هي ما وقع فجأة من دون توقعات مسبقة. فالشعب الذي ظنّ الحُكّام أنهم دجّنوه بالحديد والنار والعسف وظلام السجون، بحيث لن يعود قادراً على التحدي، ثار على العسف وخيب ظنّ الحُكّام. والشعب الذي ظنّوا أنهم أمعنوا في تجهيله عبر أجهزة إعلامهم المضلّة، بحيث لن يتمكن من معرفة الحقيقة، لم تستطع هذه الأجهزة تضليله، فلم يستمر في السكوت على ما جرى ويجري من تجاوزات. بل إنه بعزيمة شاباتة وشبابه كسر حاجز الخوف من الحاكم المستبد وأجهزته القامعة، ثم مارس الدخول على نحو كثيف إلى ساحات النضال الذي سيمهد لإنهاء حقبة طويلة مظلمة من الفساد والاستبداد.

إنّ ما جرى ويجري في محيطنا العربي له تأثير بالغ على صراعنا نحن الفلسطينيين مع الاحتلال. ومن واجبنا أن نسارع إلى استخلاص الدروس مما جرى ويجري، وإلى إطلاق العنان لقدراتنا الكفاحية والعلمية والثقافية والاقتصادية على النحو الذي يخدم قضيتنا الوطنية. من واجبنا كذلك، الشروع في ترتيب علاقاتنا مع المحيط العربي على نحو أكثر فعالية وخدمة للقضية الفلسطينية، خصوصاً ونحن نعلم علم اليقين أن دولة الاحتلال كانت وما زالت تستنسر علينا بفعل الضعف العربي الذي جعل التأييد العربي للقضية الفلسطينية في أضعف حالاته، ولم يكن أبداً في المستوى المطلوب.

الآن، في هذا الزمن الذي يأخذنا إلى مشارف عصر جديد، وأمام فرص تشكّل أنظمة عربية ديمقراطية مستندة إلى إرادة الجماهير، ستدخل القضية الفلسطينية منعطفاً نوعياً لم نعهده من قبل. ولذلك، علينا أن نسعى إلى اصطفاً مترفع عن المصالح الفئوية الضيقة، لكي ننهي الانقسام بين جناحي الوطن، ولكي نتوصل إلى صيغة للوحدة الوطنية تأخذ الشراكة السياسية فيها مكانها الصحيح، بحيث

يتخلّص النظام السياسي الفلسطيني من مظاهر الشمولية والهيمنة وتهميش القوى السياسية الأخرى، وبحيث يسهّل للجماهير دخولها الحرّ إلى ميدان السياسة، ويساعد على تجميع القوى السياسية وهيئات المجتمع المدني لتحقيق الهدف الرئيس الذي نصبو جميعاً إليه ألا وهو: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا، وانتزاع أهدافنا المشروعة في الحرية والعودة وتقرير المصير والاستقلال، وبناء دولة مدنية تحترم المواطنة وتحقق العدالة الاجتماعية للجماهير، وتعلي من شأن التعددية والحريات الشخصية والعامّة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

٢٠١١/٩/٣٠